الفصل 4

تحذير للمشتري
(أنت تشتري على مسؤوليتك)

آن جيلفز Anne Jelfs
معهد تقنيات التعليم، الجامعة المفتوحة

مقدمة

يتزايد استخدام تقنيات المعلومات وتطورها كأداة لنشر التعليم والتعلم عبر العالم. فقد غدت الإنترنت جزءاً من الحياة اليومية للعديد من الناس. ما قاد، بدوره، إلى تطور المواد التعليمية التي يتم عرضها على «الشبكة». في الوقت ذاته، يتزايد التكامل بين الجامعات للتزويد العالمي في ذخيرة التعليم لديها.

في هذا الفصل، ألقي نظرة على المشكلات التي يمكن أن يتسبب بها استخدام التعليم العابر الحدودَ المتزايد للتقنيات، والفرص التي يوفرها لدى التعامل مع افتراضات لا يتم إنجازها على نحو دائم. فالإنترنت، مثلاً، لا تكون متوافرة كوسيلة نقل إذا ما كان ثمة مشكلة في تزويد الكهرباء. وفي الوقت نفسه، ثمة العديد من التطورات المستجدة في الإعلام تتعلق بموضوع النقل؛ مثل أجهزة آي بود iPods، وتقنيات محمولة مثل أجهزة الحاسوب الشخصية والهواتف الخَلوية. وثمة طرائق جديدة أيضاً في التعليم والتواصل تؤثر في التعليم العابر الحدودَ، مثل «البلوغز blogs» و«الويكيز wikis». والبلوغز باختصار هي صفحات على شبكة الإنترنت يتم تطويرها عادة من قبل أحد الأشخاص، أما الويكيز فهو موقع يسمح لجميع زائريه أو مستخدميه أن يغيروا مضمونه. هذه التطورات جميعها تؤثر في نقل التعليم العابر الحدودَ.

يلقي هذا الفصل نظرة على التعليم العابر الحدودَ ويُعنى بالجودة، وضمان الجودة، والتزويد الخارجي. في هذا المقطع، سيتم استخدام مصطلح «عابر الحدودَ» للإشارة إلى أي تزويد تقدمه جامعة ما إلى الطلاب الذين يقطنون في بلد آخر غير بلد الجامعة المضيفة. هذا بخلاف الجامعات التي تتخذ من موقع ما مرتكزاً لها، ولديها طلاب عالميون أو خارجيون يدرسون فيها ويلتحقون بها، حتى إن كان جزء من ذلك التزويد يتم عبر الإنترنت.

وبحسب جاريت Garrett وفيربيك (Verbik 2004)، فإن التعليم العالي العابر الحدودَ قد أصبح ظاهرة عالمية رئيسة، ومن المتوقع أن تشهد نمواً كبيراً في أثناء السنوات العشرين القادمة. في الوقت نفسه، يتعامل بعض مزودي التعليم في العالم مع التعليم على أنه سلعة ومع الطلاب على أنهم مستهلكون (مشروع المستقبل 2000). في الحقيقة، ثمة ادعاء يقول: إن التعليم قد غدا «تبعاً للسوق»، حيث تسعى إدارات الجامعات إلى الاستيلاء على السوق، الذي عادة ما يكون في بلدان أقل تطوراً من بلدانها. ويدعي مشروع المستقبل (ibid) أن أكثر من ألف جامعة في الولايات المتحدة تقوم حالياً بتوفير مقررات على الإنترنت، وأن التعليم عن بعد، الذي يعتمد على الشبكة، قد أوجد فروعاً جديدة للجامعات والكليات الموجودة.

من المفيد التمييز بين التعليم العابر الحدودَ، والتعليم عن بعد. فالتعليم عن بعد يعني تزويد المقررات والشهادات عن بعد، بغض النظر عن مكان وجود الطلاب. لذلك، يمكن للطالب أن يكون في بلده الأم. وللجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة (UKOU) دور أساسي في التعليم عن بعد. ويمكن القول: إن بالإمكان النظر إلى التعليم عن بعد على أنه نمط تقليدي من التعلم الذي بدأ في الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة، وأنه عمل على توسيع العلاقة السابقة، التي كانت محدودة، بين المقررات التراسلية. ويؤكد بيراتون (Perraton 2000) على ذلك بقوله: إن التعليم التراسلي لم يكن يحظى بمنزلة رفيعة، وأن استخدامه كان مقتصراً على بعض الجامعات. وهو يُستخدم، على نحو أساسي، كطريقة لزيادة الدخل من أجل تقديم المساعدة المادية لطلاب الفروع الخارجية (86).

ويدور هذا الفصل حول أربعة موضوعات؛ الأسواق العالمية للتعليم العابر الحدودَ، وتطور التزويد الإلكتروني للتعليم، والتواصل بين المزودين والطلاب، وطموحات المشترين.

الأسواق العالمية

لقد قادت العولمة إلى إيجاد شركات متعددة الجنسيات وعابرة الحدودَ، تعمل في سوق لا صلة لها بالاعتبارات المحلية والجغرافية. وهذا يقود إلى إيجاد فرص لشركات عابرة الحدودَ، مثل ماكدونالد وديزني؛ كي تعمل على نطاق العالم. إن دخولنا حقل التِّقانة يمكّننا من شراء كتب من موقع الأمازون Amazon.com، أو المتاجرة عبر إي باي eBay. com. إذن فنحن، في سياق عولمة التجارة هذا، مستهلكون ومشترون وبائعون، في الوقت ذاته. لكن العولمة وتنامي الشركات العابرة الحدودَ أتاحت لهذه الشركات الآن العمل في حقل التعليم. يقول لوميتر (Lemaitre 2002) إن ثمة منافع وفرصاً يقدمها تزويد الأسواق العالمية للتعليم، وإن التعليم غائب عن معظم تحليلات العولمة، «فهو لا يعد جزءاً من العالم العابر الحدودَ (مع أن التعليم العابر الحدودَ قد بدأ يغدو جزءاً مهمًّا من مجمل صادرات العديد من الدول)» (31).

إن أي سوق تتألف، كما تم الذكر سابقاً، من مشترين وبائعين يتاجرون بالبضائع الموجودة فيها؛ والبضاعة هنا هي التعليم العالي. ولكي تخوض منافسة فاعلة في السوق، تحتاج المؤسسة التعليمية أن تكون مختلفة عن منافسيها (جوزيف وجوزيف Joseph and Joseph1997). ويعتمد الاختلاف على التميز وعلى افتراض أن ما يتم تلقيه ليس «مختلفاً» وحسب، بل من نوعية جيدة. لقد حلل عامل جوزيف وجوزيف (1997) استبانة ملحوظات طلاب التعليم العالي، ووجد أن ثمة عوامل سبعة في الجامعة تتحكم باختيار الطلاب لمؤسسة ما دون غيرها. هذه العوامل هي: قضايا البرنامج، والسمعة العلمية، والجوانب المادية/ الكلفة، وفرص الحياة العملية، والموقع، والوقت و«غيرها» (الأسرة، مثلاً). وقد تصدرت السمعة العلمية ومفهوم الجامعة «النخبوية» قائمة هذه العوامل. وهذا يعود بنا إلى السؤال: حول ما يجب شراؤه وممن؟ ويعتمد العديد من الطلاب في بناء مفهوم الجامعة «النخبوية» على نموذج جامعة أوكسبريدج Oxbridge في المملكة المتحدة، وجامعات آيفي ليغ Ivy League في الولايات المتحدة. هذه الجامعات مقلة في تجارة التعليم العابر الحدودَ، لكن ثمة كثير من المزودين يرغبون في تقليد أسمائها.

إن ما يقدمه التعليم العابر الحدودَ من فرص لزيادة توسع السوق يجعله جذاباً لدى بعض المزودين، فهو يقدم للطلاب فرصة الحصول على مؤهل أجنبي بكلفة أقل بما لا يقاس (مكبيرني وزيغوراس 2001). وفي الوقت ذاته، فإن دراسة الراشدين في أوطانهم الأم، يعني أنهم قادرون على البقاء مع أسرهم ومتابعة العمل في أثناء دراستهم بدوام جزئي. وفي الحقيقة، لم تعد عوائق التسجيل، في هذه الأيام، تتعلق بالجغرافيا، بل بدخول الإنترنت والقدرة على دفع رسوم التسجيل وتكاليف التواصل (باراتون 2000). وللعولمة مغريات فيما يتعلق بالجامعات النامية، وتقدم التقنيات المتطورة المزيد من الفرص للتعليم الذي يتم تقديمه في الإنترنت. ولدى الجامعات في البلدان الشمالية معرفة تامة أن التقنيات الحديثة تسمح لها بالوصول إلى جمهور جديد، لكنها تعلم أيضاً أن وضعها وعلاقاتها تتغير فيما هي تخوض المنافسة للوصول إلى طلاب جدد، سواء أكانت هذه المنافسة فيما بينها أو بينها وبين جامعات ومؤسسات نامية مشتركة (باراتون 2000: 145 – 46). ويمثل تزويد التعليم العابر الحدودَ، في بعض البلدان المهمة، نسبة كبيرة من التعليم العالي (هاتاكيناكا Hatakenaka 2004).

ثمة ادعاء يقول: إن النقل العابر الحدودَ يعود بفوائد مهمة على بلد المصدر والبلد المضيف في آن معاً، وكذلك على الطلاب والمؤسسات؛ لأنه يدعم إمكانات التعليم العالي المحلي، ويمثل مصدراً لدخل إضافي (جاريت وفيربيك Garrett and Verbik 2004). ادعاء آخر يقول: إن نقل برامج المملكة المتحدة عبر الحدود سوف يتوسع على نحو كبير في عام 2010، أي أنه سيغدو أوسع من انتقال الطلاب إلى المؤسسة المضيفة لقضاء مدة دراستهم وتحصيل الشهادة.

ثمة أكثر من 100 مؤسسة في المملكة المتحدة تقدم مقررات تعلم عن بعد، بالإضافة إلى البرامج التي تقدم وجهاً لوجه (هاتاكيناكا 2004)، وقد تجاوز عدد الطلاب الدوليين المسجلين في المملكة المتحدة عام (05/2004) 340,000 طالب (أطلس تحرك الطلاب 2005). فالمملكة المتحدة هي ثاني دولة مضيفة للطلاب الدوليين بعد الولايات المتحدة، بنسبة بلغت في عام (2006) 12 بالمئة من الحصة العالمية. ثم إن قيمة التزويد العابر الحدودَ في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة بلغت في عام (02/2001) 99 مليون

جنيه إسترليني (جامعات المملكة المتحدة). وهكذا، فإن التعليم عن بعد والتعليم العابر الحدودَ يسهمان على نحو أساسي في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة.

وقد نالت المؤهلات اعتراف وحدات الاعتماد في جامعات عدة، ثم إنه أمر معترف به في هيئات ضمان الجودة في التعليم العالي حول العالم. إذاً، فالتعليم العابر الحدودَ هو من الصادرات المهمة، ولكن لا يوجد هيئة واحدة لضمان الجودة تكون مسؤولة عن التوثق هل المادة الصادرة ذات قيمة مالية، أم ذات نوعية جيدة، وأنها تقدم للطلاب شهادة معترفاً بها.

والآن، مع تزايد عدد المؤسسات التي يمكنها أن تقدم للطلاب تعليماً عالياً في بلدان أخرى، تزداد الحاجة إلى وجود أنظمة نشيطة لضمان الجودة أو أنظمة تضمن توفير مستويات مقبولة للتزويد (جيلفز Jelfs 1999). وعلى الرغم من عدم وجود معايير دولية بعد، تنظر هيئات رقابة التعليم العالي المتجاوز الحدودَ (عبر الإنترنت) ببعض العمق إلى هذا النوع الثالث من الضمانات، لكن الدخول إلى التعليم العابر الحدودَ يعتمد أيضاً على الدخول إلى التقانة التي تقدم التعليم. إن الوصول إلى التزويد الإلكتروني يحده عدد من العوائق، وفي ذلك ظاهرة التقسيم الرقمي (آرديتو Ardito وآخرون 2006)، حيث يعتمد الوصول إلى المؤهل على الوصول إلى الأداة الرقمية.

تطور التزويد الإلكتروني للتعليم

إن دخول العديد من الطلاب المحتملين عبر العالم إلى الإمكانات التقنية المناسبة هو أمر محدود. ويتزايد، حالياً، عدد البلدان التي تسجل دخولاً واسع النطاق إلى الإنترنت. ولكن، ثمة بلدان لا تمتلك مثل هذه الأدوات للاتصال، أو أن استخدامها الحاسوبَ محدود بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي فيها. إن الافتقار إلى الإمكانات الجيدة يتسبب بالخيبة للطلاب والمجموعة التعليمية على حد سواء؛ وذلك لافتقادهم المدخل إلى الوسائل والدعم اللازم للدراسة.

ثمة العديد من الموضوعات الخاصة بتزويد التعليم العابر الحدودَ، وكيفية تقديم المقررات للطلاب. ولضمان إمكانية تحقيق التعليم العابر الحدودَ، يجب أن يتوافق

مستوى المواد والمجموعة التعليمية مع مستوى التعليم الذي يتم تقديمه في الجامعات. وأحد المقترحات في هذا المجال، أن على المقررات التي يتم تقديمها في التعليم العابر الحدودَ أن تكون خاضعة للاختبارات على نحو دائم وصارم من حيث طرائق التدريس، وأن تكون قد حققت نتائج جيدة من قبل، ولاقت قبولاً حسناً من قبل الطلاب الذين يدرسون في المباني. ولكن، إذا ما كان لدى المدرسين فكرة واعية مفادها أن التعليم عبر الإنترنت يحتاج إلى قضاء ساعات متزايدة من العمل على الإنترنت وتطوير مواد جديدة، فإن هذا يؤثر في رغبتهم في المشاركة في التعليم العابر الحدودَ، ما يقتضي المزيد من التدريب والدعم.

لقد أثار التزويد الإلكتروني للتعليم العديد من القضايا، وفي ذلك القدرة على الانتحال. فالانتحال يمثل مصدر قلق على نحو دائم. والواجب الذي كان الطلاب في السابق يقدمونه على نسخة ورقية، غدا بالإمكان إجراؤه الآن على نسخة إلكترونية، ما يجعل تبادله بين الطلاب أمراً أسهل من ذي قبل. مع ذلك، فإن الواجب الذي يتم نقله إلكترونيًّا، ينطوي على كثير من الإيجابيات. إذ من الممكن إرساله عبر البريد الإلكتروني إلى المدرسين لإعطائه الدرجة المناسبة، ثم يتم إدخال هذه الدرجات إلى حقل البيانات المناسب قبل إعادة النسخة المصححة إلى الطلاب. ويمكن جمع البيانات الخاصة بنتائج التقويم باستخدام البيانات المدخلة على الكمبيوتر، ويمكن رؤية هل يتم الدخول إلى فئات معينة من المادة/ المقرر/ على الموقع الإلكتروني، واستخلاص استنتاجات من حقل البيانات، إذا ما دعت الضرورة (ماكنايت McKnight وديمرز Demers 2003).

التواصل بين المزودين والطلاب

يقول العديد من أنصار التعليم العابر الحدودَ: إن ثمة فرصة أمام الطلاب للتغلب على مصاعب اللغة بين البلد المضيف والبلد المزود، وذلك بالعمل بطريقة التواصل غير التزامني. ومن بين هذه الوسائل غير التزامنية للتواصل البريدُ الإلكتروني ومنتديات المناقشة والتشاور عبر الإنترنت، ووسائل التواصل الجديدة مثل البلوغز والويكيز. لكن هذه التطورات الجديدة التي طرأت على النقل الإلكتروني للتعليم العابر الحدودَ لا تزال تعتمد على اللغة الإنكليزية، على نحو أساسي. من شأن هذا أن يكون عائقاً كبيراً في

طريق بعض الطلاب الذين يسعون إلى الحصول على مؤهل أجنبي. وقد وجد توروف وآخرون (Turoff at al 2004) أن معدلات المشاركة في نقاش المجموعة غير المتزامنة عالية جدًّا بين الطلاب الذين لا تكون اللغة الإنكليزية لغتهم الأم. ويعتقد توروف وآخرون أن سبب تزايد نسبة الطلاب المشاركين في هذه الوسائل كان تمكن غير الناطقين باللغة الإنكليزية من إعادة قراءة الرسالة قبل الإجابة عنها. ثم إنهم وجدوا أن هؤلاء الطلاب كانوا يقضون وقتاً مضاعفاً مرتين أو ثلاث مرات في القراءة، وفي إعادة قراءة محتوى النقاش، عن الوقت الذي يقضيه الطلاب الأمريكيون. ولكن الأمر الذي لم يُحسم بعد هو: هل من المستحسن أن يعيد الطلاب قراءة النص مرات ومرات؟

ثمة موضوع مقلق آخر، وهو إتاحة التواصل أمام الطلاب إذا ما واجهوا مشكلات، لا مع التكنولوجيا وحسب، بل مشكلات علمية أيضاً. فقد وجد فرانك وآخرون (Frank et al 2004)، مثلاً، لدى مقارنة مستويات التواصل بين الطلاب والمجموعة التعليمية في مؤسستين، أن أولئك الطلاب في جامعة جنوب الباسيفيك the University of South Pacific قد استخدموا البريد الإلكتروني للتواصل مع زملائهم لا مع مدرسيهم. أما طلاب جامعة كوينزلاند المركزية Central Queensland Universtiy، الذين كانوا يعملون ضمن مجموعات، فغالباً ما طرحوا على مدرسيهم أسئلة تتعلق بتأليف المجموعة، أو بواجباتهم المدرسية.

أحد الافتراضات التي يُتوقَّع تحقيقها في الصف، وفقاً لطريقة التركيز على الطالب، التي تلتزم بها العديد من المقررات الجامعية، هو التواصل. أي التواصل مع المدرسين ومع الطلاب الآخرين. لكن، على الطلاب والمجموعة التعليمية إيجاد منهج للتواصل، كأن يحددوا عدد مرات التواصل مثلاً، وكم مرة يتوقع الطلاب من المدرسين أن يكونوا على الخط ويجيبوا عن تساؤلاتهم... إلخ، وكيف تتم صياغة هذه التوقعات وتوجيهها. من الممكن أن لا يمتلك الطلاب المهارات لاستخدام التقنية، ومن الممكن أن يحتاجوا إلى التدريب، فمن سيقدم لهم ذلك، والحالة هذه؟ ربما يعزف المدرسون عن تقديم أي دعم إضافي يتعلق بالتدريب على ألف باء المعلوماتية ما لم يكن ذلك جزءاً من المقرر. وفي هذه الحالة، سيتم تزويد الطلاب بما يحتاجونه على أنه جزء من مقرر منفصل، أو عبر مزود آخر داخل المؤسسة أو خارجها. ولكن ربما لا يتوافر هذا النموذج من تقديم الدعم للطلاب عبر مزود التعليم، وربما يتراجع حماس الطلاب إلى إتمام المقرر. إن

هذا لا يمثل مشكلة لدى مزود سيئ السمعة؛ لأن الانسحاب من المقرر يعني الحصول على المال من رسوم التسجيل، دون تكبد عناء تزويد الطالب بالدعم. لقد ثبت بالدليل أن من الممكن أن ينسحب الطلاب من المقرر ما لم يحصلوا على الدعم ويتم دمجهم في العالم الاجتماعي (تينتو Tinto 1993؛ سيمبسون Simpson 2003).

تحقيق توقعات المشترين

إذا كان على المشترين أن يكونوا منتبهين، لا بد من وجود شخص ما يساعد الطلاب على أن يقرروا أياً من المقررات يستحق ما يدفعونه من نقود، وأيها ينطوي على قيمة.

بعض الأشياء أفضل من غيرها، أي أنها أكثر جودة. لكن حين تحاول أن تعرّف الجودة، بمعزل عن الأشياء التي تتميز بهذه الجودة، يصبح الأمر برمته هراءا! (بيرسينغ 1974: 178).

انتبهت هيئة ضمان جودة التعليم العالي، في المملكة المتحدة، في المرتبة الأولى، إلى موضوعات تتعلق بالترتيبات التشاركية للمؤسسات الخارجية التي جرت في عام 4/1993، وقد بدا أن معظم المشكلات كانت تتعلق بمزودي التعليم الخاصين (براون Brown 2004). وقد قامت عدة هيئات في أنحاء العالم بدراسة الجوانب العملية لمجموعة من المعايير والأطر الموجِّهة، أو لمجموعة القواعد الناظمة للتعليم عن بعد ولمزودي التعليم العابر الحدودَ، مرتكزة في ذلك على أسس عالمية أو إقليمية. وينطوي إنشاء مثل هذه الأطر الموجهة، بحد ذاته، على مشكلات ومصاعب. لكن، مع ذلك، تم إجراء بعض المحاولات، حيث قام، على سبيل المثال، كل من الاتحاد البريطاني للتعلم المفتوح (BAOL) ومجلس الاعتماد للجامعات التراسلية (المعروف الآن بمجلس جودة التعلم المفتوح والتعلم عن بعد)، والجمعية الأوربية للتعلم عن بعد (المعروفة رسميًّا بجمعية الجامعات التراسلية الأوربية)، بوضع أطر موجهة أو قواعد ناظمة للممارسة، وذلك للتوثق من جودة مواد مقرراتهم أو جودة تزويد التعليم فيها (جيلفز Jelfs 1999). وقد أوجدت الهيئة البريطانية للتعليم المفتوح علامة جودة، وذلك لضمان جودة مزودي المؤهل. وترتكز هذه العلامة على جودة الأنظمة الضرورية لتقديم تجربة مُرضية. وقد وجدت دراسات أخرى قامت بتناول «علامة الجودة» على أنها مقياس في التزويد، أن ثمة العديد من الفوائد التي يمكن جنيها

من إيجاد «علامة جودة» متفق عليها، كأن يتم تضمينها في ترويسات الأوراق الخاصة بالمؤسسات، أو اقتباسها في النشرات التمهيدية، أو الإعلانات. وقد أثبتت فائدتها في عالم «العلامات التجارية وتجزئة السوق»، هذا العالم الذي تسعى المؤسسات فيه إلى أن تحتل مكانة بارزة (جيلفز 1999). ويمكن لـ «علامة الجودة» التي تحظى بشهرة واسعة، أن تكون إحدى طرق الحصول على حصة أكبر من السوق.

لقد اهتم اتحاد التعلم (the Commonwealth of Learning) بإيجاد أطر موجهة لضمان الجودة. وقد عمل، كمنظمة عابرة للحكومات، تم تأسيسها عام 1987 من قبل اتحاد رؤساء الحكومات (the Commonwealth Heads of Government)، نيابة عن دول أعضاء عبر جميع قطاعات التعليم، بدءاً من التعليم الأساسي وصولاً إلى تعليم الراشدين. وهو يهدف إلى استخدام طرائق التعليم عن بعد لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد على سد الحاجات للوصول إلى تعليم وتدريب على مستوى عال من الجودة. لم تقتصر معاينة أهمية ضمان جودة التعليم عن بعد ودراسته على الاتحاد البريطاني وأوروبا، بل تعدته إلى أمريكا. وقد أقر مجلس التعلم والتدريب عن بعد (DETC) مجموعة مؤسسات لتحقيق معايير معينة. لقد أقر سلسلة واسعة من المؤسسات، بدءاً من الكليات العسكرية وصولاً إلى تلك المرتبطة بالطب. حيث يمكن للمؤسسات أن تتقدم إلى مجلس التعلم والتدريب عن بُعد بَعد سنتين من الخبرة العملية غير المرخصة، ليتم منحها الترخيص عبر تقارير تقويم ذاتي.

بافتراض أن المؤهلات هي بالفعل «عملة حيوية»، فإن الطلاب المستقبليين يحتاجون إلى معلومات عن جودة المقررات، التي ربما يرغبون في دراستها. ويجب على الموظفين معرفة المعايير التي حققها الخريجون الذين ربما يقومون بتوظيفهم. إن الطلاب والموظفين، جميعهم، بحاجة إلى معلومات نزيهة وسهلة التناول، يرتكزون عليها لدى اختيار مكان دراستهم أو مكان وظيفتهم. وقد قال باركر (Parker 2004)، إن من شأن الدخول المتزايد إلى التعليم أن يعني أيضاً الدخول إلى عالم يفتقر إلى التصميم في المقررات، في حين لا يزال الجامعيون مهتمين بالدقة العلمية (شوا Chua ولام Lam 2007).

من الواضح أن ثمة هموماً في العديد من البلدان الرئيسة، سواء حول جودة المقررات (كالفيرت Calvert 2003)، أو هموماً تتعلق بجودة التزويد العالمي للتعليم (إيفانز Evans

2003). وقد تزايد عدد هيئات ضمان الجودة لإيجاد حل لهذه الهموم. ويقدم الاتحاد العالمي للتعليم العابر الحدودَ (GATE) شهادات ضمان الجودة لبرامج التعليم العابر الحدودَ. ويعرّف هذا الاتحاد نفسه بأنه يأخذ على عاتقه، في المقام الأول، هدف الانكباب على تطوير جودة التعليم الذي يعبر الحدود المحلية. ولتحقيق هذا الهدف، أوجد الاتحاد مجموعة قواعد تتعلق بالممارسة، وفي ذلك مجموعة مبادئ للتعليم العابر الحدودَ. ويمكن لأي مؤسسة أن تطلب من الاتحاد مراجعة برنامج التعليم العابر الحدودَ فيها، ليتم بعد ذلك منحها الشهادة. ويقول الاتحاد العالمي للتعليم العابر الحدودَ: إن الشهادة تعني فحص نوعية التعليم الصادر والوارد من وإلى الهيئات الخاصة والحكومية، على حد سواء.

وكما أشارت جاريت (Garrett 2004)، تتكوّن عادة صورة إيجابية عن التزويد العابر الحدودَ في البلد المضيف، إذ يجلب القدرات والخبرات المطلوبة. لكن التصور حول العديد من المزودين الأجانب عادة ما يكون سلبيًّا، إذ يُنظر إليهم على أنهم أدنى درجة، ويهتمون بجمع النقود عبر البرامج الأكثر شيوعاً وتحقيقاً للربح. ثمة العديد من الجامعات التي تنتقل من التعليم والتعلم العالي التقليدي إلى العرض الإلكتروني؛ وذلك لأن إدخال المواد على الإنترنت غدا أمراً غاية في السهولة. إحدى النتائج هي وجود اختلافات بين طريقة تدريس الطلاب عن بعد وبين الطريقة التقليدية في التدريس وجهاً لوجه في حقل التعليم العالي، ما يجعل الانتقال إلى مزود عالمي أمراً إشكاليًّا. وكثيراً ما يتم استخدام التقنيات التفاعلية لعرض المحاضرات باتجاه واحد أمام الطلاب القاطنين في أماكن بعيدة (جوناسن وآخرون Jonassen et al 1995). وهذا مخالف آراءَ بيراتون في أن تطبيق «الإعلان الواسع والإنترنت قد تم التبشير بهما عبر أجيال مختلفة، بوصفهما قوى تعمل على تغيير التعليم» (بيراتون 2000: 139).

هناك أيضاً مشكلة ظهور «مانحي الشهادة» على الإنترنت، والشك في الأهلية القانونية لبعض الشهادات الممنوحة (سانتوس Santos 2002). تثير حقيقة عدم خضوع التعليم العالي غير الرسمي للآليات المحلية في ضمان الجودة في البلد المضيف، مجموعةَ مشكلات تتعلق بالشفافية والضبط (سانتوس 2002). ففي المملكة المتحدة، تم تشجيع قسم معايير التجارة Trading Standards للتقصي عن الأداء المشتبه به،

وتم إعلام المجلس البريطاني عن المزودين المشتبه فيهم في مواقعهم الإقليمية. وثمة هموم في المملكة المتحدة تتعلق بتكاثر الشهادات «المزيفة»، وقد أشار بيتر ويليامز Peter Williams، من هيئة ضمان الجودة في المملكة المتحدة، في نهاية كانون الأول من عام 2005، أن ثمة كثيراً من الشركات التي تحمل أسماء توحي أنها بريطانية، تبيع الشهادات على الإنترنت. وهو يشعر بأن هذا الأمر يؤثر، بدوره، في سمعة التعليم العالي في المملكة المتحدة على مستوى الساحة العالمية. ولعل نجاح مؤسسات المملكة المتحدة في تقديم تعليم رفيع المستوى هو، في حد ذاته، الذي شجع على إيجاد هذه المشكلة. وقال آلان كونتريراس Alan Contreras، من مكتب ترخيص الشهادات العلمية في الولايات المتحدة: «تنجم هذه المشكلات عن السمعة الممتازة التي يُعرف بها التعليم العالي البريطاني في كل أنحاء العالم» (داود Dowd 2005). ويمكن إلقاء اللوم في هذه المشكلة على النظام التشريعي الرديء، الذي يسمح بوجود هذه النماذج من الشهادات العلمية في العالم؛ حين يكون بإمكان المزودين، ما داموا لا يدّعون ادعاءات باطلة عن الترخيص، أن يقدموا المقررات لطلاب غير أكفياء. من ناحية ثانية، تعمل التقنية الحديثة التي تتمثل بالبلوغز والويكيز، هي أيضاً، على مساعدة الطلاب؛ إذ توفر لهم منابر للنقاش، أو تفتح أعينهم على المقررات الكاذبة. وهذا يعود إلى النقاش حول الدخول إلى التقنية والقدرة، عبرها، على التفاعل مع مجموعات أخرى من الطلاب. من شأن الطلاب المستقبليين ربما أن يستمروا في الاعتماد على الدعاية التي ينشرها مزودو التعليم من ذوي المستوى الرفيع والمتدني على حد سواء؛ فهذه الدعاية غدت حالياً إلكترونية وعلى الإنترنت.

خاتمة

يشهد حقل التعليم العابر الحدودَ ازدهاراً كبيراً، وجزء من هذا الازدهار يمكن أن يعزى إلى تطور التقنية والتزويد الإلكتروني للتعليم. ثمة ازدهار، أيضاً، في تسويق المقررات المجازة للجامعات. ولكن كما تمت الإشارة لدى الحديث عن المشكلات في المملكة المتحدة، ثمة العديد من المزودين لا يقدمون شهادات علمية قانونية. من السهل جدًّا نشر الإعلانات عن المزودين، وكأنهم من جامعات ذات سمعة رفيعة. لذلك، على المشترين أن يأخذوا حذرهم من هذا الأمر.

لا توجد، حالياً، أطر هادية أو قواعد ناظمة ترشد المشترين إلى بر الأمان. وقد أجرت العديد من المنظمات، مثل اتفاقية الجات للتعليم GATE، محاولات مهمة لإرشاد المشترين. ولكن مع التسهيلات التي يجدها المزودون من ذوي السمعة السيئة في إنشاء مواقع لهم على الإنترنت، وتقاضي الرسوم، ومن ثم تزويد المؤهلات الزائفة، تغدو القصة قصة «حذر المشتري».

المراجع:

Ardito, C., Costabile, M.F., De Marsico, M., Lanzilotti, R., Levialdi, S., Roselli, T., Rossano, V. (2006) 'An Approach to Usability valuation of E-learning Aplicarions', Universal Access in the In formation Society 4: 270- 283.

Atlas of Student Mobility (2005). Available at: http://www.arlas.iIenerwork. org/?p=48047 (accessed 30 March 2007).

Brown, R. (2004) Quality Assurance in Higher Education: The UK experience SinCe 1992. London: RoutledgeFalmer.

Calvert, J. (2003) 'Quality Assurance and Quality Development: What will make a difference?' in G. Davies and E. Stacey (eds) Quality Education @ a Distance. Boston: Kiuwer Academic Publishers, 17—28;. Chua, A. and Lam, W. (2007) 'Quality Assurance in Online Education: The Universitas 21 Global approach'. British Journal of Educational Technology 38 (1): 133—52. Dowd, Fl. (2005) 'UK Kudos Hit by Fake Degrees'. Ti,nes Higher Education Supplement, 23 December 2005. Available at: http:llwww..rhes.co.uk/ scarch/ story.aspx?story_id=202690 1 (accessed 13 June 2007).

Evans, T. (2003) 'Globalisarion and Reflexivity: Some challenges for research into quality education mediated by ICTs'. In G. Davies and E. Stacey

(eds) Quality Education @ a Distance. Boston: Kiuwer Academic Publishers, 3—16.

Frank, J., Toland, J. and Schenk, K. (2004) 'The Effect of Culture on Email Use: Implications for distance learning'. In C. Howard and K. Schenk (cds) Distance Learning and University Effectiveness: Changing educational paradigms for online learning. Hershey, PA, USA: In formation Science Publishing, 213—233.

Garrett, R. (2004) 'Transnational Delivery by UK Higher Education, Part 2: Innovation and competitive advantage'. The Observatory on Borderless Higher Education. Ava liable at: http://www.obhe.ac.uk/products/reporrsl pdf/H ESA_ TN E_briefing....note.pdf (accessed 18 January 2007).

Garrett, R. and Verbik, L. (2004) 'Transnational Delivery by UK Higher Education, Part 1: Data and missing data'. The Observatory on Borderless Higher Education. Available at: http:llw ww.obhe. ac .uk/produc rs/rcportsl pdf/ UKTNEpt1.pdf (accessed 18 January 2007).

Global Alliance for Transnarionai Education (GATE;1 997) GATE Certification Manual. Washington, DC: Global Alliance for Transnarional Education. Available at: http://www.edugate.org (accessed 13 June 2007).

Hatakenaka, S. (2004) 'Internationalism in Higher Education: A review'. Higher EducationPolicy Institute. Availableat:http:llwww.hepi.ac.uk/downloads/ 12lnternationalism%2Oin%20Higher%20Education%20A%20Review. pdf (accessed 13 June 2007).

Jelfs, A. (1999) 'Quality Assurance for Distance Education: Distance education 'kitemarks». Continuous Improvement Monitor. Available at: http:// lianes .auburn.edu/cimjournal/Voll/No4/vollno4.pdf (accessed 18 October 2007).

Jonassen, D., Davidson, M., Collins, M., Campbell, J., and Bannan Haag, B. (1995) 'Constructivism and Computer-Mediated Communication in Distance Education'. The American Journal of Distance Education 9 (2): 7- 2 6.

Joseph, M. and Joseph, B. (1997) 'Service quality in education: a student perspective'. Quality Assurance in Education 5: 15 - 2 1.

Lemaitre, M. J. (2002) 'Quality as Politics'. Quality in Higher Education 8 (1): 29—37.

McBurnie, G. and Ziguras, C. (2001) 'The Regulation of Transnational Higher Education in Southeast Asia: Case studies of Hong Kong, Malaysia and Australia'. Higher Education 42: 85—105.

McKnight, R. and Demers, N. (2003) 'Evaluating Course Website Utilization by Students Using Web Tracking Software: A constructivist approach'. International Journal of E-learning, July—September, 13 - 17.

Observatory on Borderless Higher Education. Available at: http://www.obhe. ac.uk/products/briefings .html (accessed 18 January 2007).

Parker, N.K. (2004) 'The quality dilemma in online education'. In T. Anderson and F. Elloumi (eds) The Theory and Practice of Online Learning, 385—421.

Perraton, H. (2000) Open and Distance Learning in the Developing World. In D. Keegan and A. Tait (eds) Routledge Studies in Distance Education. London: Routledge.

Pirsig, R. M. (1974) Zen and the Art of Motorcycle Maintenance: An Inquiry into Values. London: Bodley Head

Santos, S. M. (2002) 'Regulation and Quality Assurance in Transnational Education', Tertiary Education and Management 8: 97—112.

Simpson, 0. (2003) Student Retention in Online, Open and Distance Learning. London: Kogan Page.

The Futures Project (October 2000) 'The Universal Impact of Competition and Globalization in Higher Education'. The Futures Project: Policy for Higher Education in a Changing World. Available at: http://www.futuresproject.org Tinto, V. (1993) Leaving College: Rethinking the Causes and Cures of Student Attrition (2nd ed.). Chicago: University of Chicago Press.

Turoff, M., Discenza, R., Howard, C. (2004) 'How Distance Programs Will Affect Students, Courses, Faculty and Institutional Future'. In C. Howard, K. Schenk, and R. Discenza (eds) Distance Learning and University Effectiveness: Changing Educational Paradigms for Online Learning: 1—20.

Universities UK. Available at: http://www.UniversitiesUK. ac.uk (accessed 30 March 201).